

Distr.: General
26 March 2002

مجلس الأمن



Original: Arabic

رسالة مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من المندوب
الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أرفق لسعادتكم رسالة معالي الشيخ صباح الأحمد الصباح، النائب الأول
لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية المؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٢.
وبناء على تعليمات من حكومتي، سأغدو ممتنا لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة
ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد عبد الله أبو الحسن
المندوب الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من المندوب الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

أود أن أحيطكم علماً بأنه في صباح يوم الجمعة الموافق ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢ قامت الشرطة العراقية في منطقة أم قصر الحدودية باحتجاز المواطن الكويتي جاسم محمد الرندي والمواطن المصري أحمد عبد العزيز اللذين كانا يرافقان رئيس بلدية كراكاس وسفير جمهورية فنزويلا المعتمد لدى دولة الكويت في زيارة لمقر الوحدة الفنزويلية العاملة ضمن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت (اليونيكوم) في المنطقة المتروعة السلاح. وقد تم احتجاز المذكورين أعلاه من قبل الشرطة العراقية نتيجة دخول موكبهما المرافق للضيف بالخطأ إلى الأراضي العراقية بسبب سوء تقدير من قبل أحد أعضاء بعثة اليونيكوم.

ورغم إدراك الشرطة العراقية بأن هناك خطأ في دخول المحتجزين تتحمله اليونيكوم إلا أنها طلبت من السفير الفنزويلي ورئيس بلدية كراكاس العودة إلى الأراضي الكويتية وقاموا بنقل المواطن الكويتي جاسم الرندي والمواطن المصري أحمد عبد العزيز إلى مركز الشرطة في أم قصر ومن ثم تم ترحيلهما إلى بغداد.

ومما يدعو للأسف الشديد أن السلطات العراقية، رغم مرور أسبوع على وقوع الحادث، ما زالت مستمرة في احتجازها للمواطن الكويتي وذلك في الوقت الذي أطلقت فيه سراح المواطن المصري حيث صرح مصدر مسؤول في الخارجية العراقية يوم الخميس الموافق ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٢ بأن العراق، تقديراً منه للجهود التي بذلها أمين عام جامعة الدول العربية، قد قرر الإفراج عن المواطن المصري.

أما بالنسبة للمواطن الكويتي فإن العراق يشترط لإطلاق سراحه أن تقوم الكويت بإطلاق سراح السجناء العراقيين الذين تدّعي بأنهم دخلوا الأراضي الكويتية عن طريق الخطأ، أي أنها تعلن احتجازه كرهينة للمساومة وهو أسلوب اعتادت الحكومة العراقية للأسف اتباعه في تعاملها مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانها على دولة الكويت.

إن الكويت، في الوقت الذي تُدين فيه تصرف وسلوك الحكومة العراقية في التعامل مع هذه القضية بما يتنافى بشكل صريح وواضح مع القوانين والأعراف الدولية، ترفض بشدة إدعاء الحكومة العراقية بأن الكويت تحتجز مواطنين عراقيين دخلوا الأراضي الكويتية بالخطأ وذلك لكونه إدعاء باطلاً ولا أساس له من الصحة حيث أنه سبق وأن قامت السلطات الكويتية وفي عدة حوادث فردية حصلت مع رعاية الأغنام العراقيين بإعادة هؤلاء الرعاة على الفور إلى العراق ولم تحتجز أيًا منهم، وأن ما لدى الكويت حالياً هم سجناء عراقيين تمت إدانتهم بموجب أحكام قضائية عادلة استوفت الإجراءات القانونية المتعارف عليها. ومن هذا

المنطلق فإنه لا يوجد شبه على الإطلاق في وضعية هؤلاء القانونية مع وضعية المواطن الكويتي المحتجز حاليا في العراق. كما أن الكويت ليس لديها ما تُخفيه عن ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية وسجونها دائما مفتوحة لزيارة مسؤولي اللجنة الدولية لتفقد أحوال السجناء فيها بعكس ما يدعيه العراق.

إن ما يبعث على القلق أن الحكومة العراقية مستمرة في ممارستها ونهجها في اختلاق الأزمات في منطقة الحدود، الأمر الذي يؤكد مخاوف الكويت وشكوكها من نوايا العراق التي من الواضح أنها لا تخدم الجهود والمسااعي الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفي الوقت الذي تقدر فيه الكويت الجهود والاتصالات التي تبذلها كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ولجنة الصليب الأحمر الدولية وجهات أخرى لإنهاء قضية احتجاز المواطن الكويتي فإننا ندعو مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته القانونية والسياسية وممارسة مزيد من الضغط على العراق للكف عن أسلوب المساومة في مثل هذه القضايا ذات الطبيعة الإنسانية البحتة، كما ندعو سعادتكم لمضاعفة الجهود والتدخل شخصيا لدى الحكومة العراقية لإلزامها على احترام مسؤولياتها وفقا لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي واتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان سلامة المحتجز وإعادته إلى الكويت.

(توقيع) صباح الأحمد الجابر

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

وزير الخارجية